# واقع وآفاق تطور الصناعات التحويلية في دول مجلس التعاون الخليجي

د. مهدي صالح حنوش
قسم العلوم المالية والمصرفية
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة البصرة

# واقع وآفاق الصناعات التحويلية في دول مجلس التعاون الخليجي

المقدمة:-

أولاً :- تطور مؤشرات الصناعات التحويلية خلال الفترة (٢٠٠٠- ٢٠٠٨)

ثانياً :- مقومات الصناعة التحويلية في دول مجلس التعاون الخليجي .

ثالثاً:- معوقات الصناعة التحويلية في دول مجلس التعاون الخليجي.

رابعاً:- مستقبل الصناعة التحويلية في دول المجلس.

الاستنتاجات والتوصيات

الهوامش والمصادر.

# الملخص


يقع قطاع الصناعات التحويلية في صلب اهتمامات واضعي السياسات الاقتصادية في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء ، نظراً لما يتمتع به هذا القطاع من سمات ومزايا فاعلة في تحقيق التنمية المستدامة .

وتنبع أهمية هذا البحث من الأهمية الفائقة لتنمية الصناعات التحويلية في رسم مسار التنمية المستدامة وتنويع مصادر الدخل في دول مجلس التعاون الخليجي .

يقوم البحث على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره احد مناهج البحث العلمي التي تظهر واقع المتغيرات المؤثرة في القطاع المراد دراسته . حيث هدف هذا البحث الى بيان ابرز مؤشرات تطور الصناعة التحويلية بدول المجلس للسنوات ٢٠٠٠ – ٢٠٠٨ وبيان معوقات توطي الصناعات التحويلية بدول المجلس وبيان المعوقات وختم البحث بتقديم حزمة من التوصيات التي تسهم في معالجة تلك المعوقات ومنها :-

١- ضرورة تنسيق وتكامل جهود التنمية الصناعية بين دول مجلس التعاون الخليجي وتنفيذ الاتفاقيات المبرمة بينهما في هذا المجال .

٢- ضرورة التوجه نحو الصناعات التحويلية التي تحقق قيمة مضافة عالية كالإشاعات المرتكزة على تطبيقات التكنلوجيا المستقبلية وتكنلوجيا المعلومات والاتصالات والتكنلوجيا الحية .

المقدمة:

يقع قطاع الصناعات التحويلية في صلب اهتمامات واضعي السياسات الاقتصادية في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، نظراً لما يتمتع به هذا القطاع من سمات ومزايا فاعلة في تحقيق التنمية المستدامة وفي تعزيز التكامل الاقتصادي وفي إرساء دعائم القاعدة الإنتاجية التي تسهم في سد حاجات الاستهلاك المحلي وإحلال الواردات وفي تحسين الميزان التجاري عن طريق النشاط التصديري، وبالتالي في تنويع مصادر الدخل .

وفي هذا الإطار فقد اهتمت دول مجلس التعاون الخليجي بإقامة الصناعات التحويلية ذات الميزة النسبية خصوصاً الصناعات الكيماوية و البتروكيماوية والبلاستك والالمنيوم والتي مثلت قاطرة الصناعات التحويلية في دول المجلس وقاعدة التنويع الاقتصادي خلال السنوات الماضية بدءا من منتصف عقد السبعينيات من القرن الماضي . وكان نتاج هذا الاهتمام أن شهد ناتج الصناعات التحويلية نمواً كبيراً ومتواصلا . وقد جاءت الازمة المالية العالمية المعاصرة لتؤكد على اهمية النهوض بقطاع الصناعات التحويلية باعتباره القطاع الاكثر قدرة على تحقيق قيمة مضافة يمكن ان تولد مصادر رديفة للدخل تعوض عن الاهتزازات التي تواجه مصادر الدخل النفطي . وعموما فأن قطاع الصناعات التحويلية يمثل في المستقبل، بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي، خيارا استراتيجيا لتنويع مصادر الدخل القومي، والمساهمة في التقليل من الاعتماد على النفط كمصدر وحيد رئيس للدخل، خاصة وأن مجال التوسع في الصناعة التحويلية لا يزال كبيرا وميسرا، وفرص النمو متاحة وممكنة بشكل كبير، وأن مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الخليجي الإجمالي لا تزال متواضعة .

## أهداف البحث:

**يهدف البحث إلى تحقيق الأتي:**

- ✓ بيان ابرز مؤشرات تطور الصناعات التحويلية بدول المجلس خلال السنوات ٢٠٠٠-٢٠٠٨
- ✓ بيان مقومات توطين الصناعات التحويلية بدول المجلس
- ✓ بيان المعوقات التي واجهت الصناعات التحويلية خلال هذه المدة
- ✓ تقديم حزمة من التوصيات التي تسهم في معالجة تلك المعوقات

## أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من الاهمية الفائقة لتنمية الصناعات التحويلية في رسم مسار التنمية المستدامة وتنويع مصادر الدخل في دول مجلس التعاون الخليجي .

## منهجية البحث:

يقوم البحث على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره احد مناهج البحث العلمي التي تظهر واقع المتغيرات المؤثرة في القطاع المراد دراسته . وقد تم الاعتماد على تقارير منظمة الخليج للاستشارات الصناعية والامانة العامة لمجلس التعاون الخليجي والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين في الحصول على البيانات المتعلقة بتطور الصناعات التحويلية بدول المجلس خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٨م .

## المحتويات

**المقدمة**

**أولا- تطور مؤشرات الصناعات التحويلية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٨م)**

**ثانيا - مقومات الصناعة التحويلية في دول مجلس التعاون الخليجي**

**ثالثا - معوقات الصناعة التحويلية في دول مجلس التعاون الخليجي**

**رابعا - مستقبل الصناعة التحويلية في دول مجلس التعاون الخليجي**

**الاستنتاجات والتوصيات**

## أولا- تطور مؤشرات الصناعات التحويلية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٨م)

شهدت الصناعات التحويلية في دول مجلس التعاون الخليجي تطوراً ملموسا في عدد المصانع العاملة في قطاع الصناعات التحويلية وفي حجم الاستثمارات الصناعية الموظفة فيها وكذلك في عدد القوى العاملة التي استوعبها هذا القطاع. وفيما يلي استعراضا لهذه المؤشرات:

### ١- عدد المصانع:

شهد عدد المصانع العاملة في قطاع الصناعات التحويلية زيادة ملحوظة خلال الفترة٢٠٠٠-٢٠٠٨م، حيث ازداد عددها من ٧٤٨٨ مصنعاً في عام ٢٠٠٠م الى ٩٨٦١ مصنعا عام ٢٠٠٥ , ثم ارتفع إلى ١٢٣١٦ مصنعاً في عام ٢٠٠٨م (جدول رقم١) وبنسبة زيادة قدرها ( ٦٤,٥% ) بين عامي ٢٠٠٠ , ٢٠٠٨.

**جدول رقم (١)**
**تطورعدد المصانع والعاملين وحجم الاستثمار في قطاع الصناعة التحويلية ونسبة مساهمة الصناعات التحويلية في**
**الناتج المحلي الاجمالي في دول مجلس التعاون الخليجي للسنوات (٢٠٠٠-٢٠٠٨م)**

| السنوات | عدد المصانع | عدد العاملين | حجم الاستثمار | نسبة مساهمة الصناعة بالناتج المحلي الاجمالي |
|---|---|---|---|---|
| ٢٠٠٠ | 7488 | 600111 | 83 | 9.7% |
| ٢٠٠٥ | 9861 | 883594 | 105 | 10.4% |
| ٢٠٠٨ | 12316 | 971117 | 150 | 10.3% |

*Source: GOIC, Gulf Statistical Profile, Doha, Various Issues*

### (2)- عدد العاملين:

ازداد حجم القوى العاملة في قطاع الصناعة التحويلية في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٨م)، من نحو (٦٠٠١١١) عامل في عام ٢٠٠٠م إلى نحو (٩٧١١١٧) عامل في عام ٢٠٠٨ بنسبة زيادة قدرها (٦١,٨% ) .

### 3- حجم الاستثمار:

ارتفع حجم الاستثمار الصناعي في قطاع الصناعة التحويلية في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (٢٠٠٠ -٢٠٠٨م) من(٨٣) مليار دولار في عام ٢٠٠٠م إلى (١٥٠ ) مليار دولار في عام ٢٠٠٨م بنسبة زيادة قدرها ( ٨٠,٧% )

وعند النظر الى هذه المؤشرات على اساس كل دولة من دول المجلس نجد انها تتفاوت من دولة الى اخرى, فمن حيث عدد المصانع نجد ان أغلبها في كل من دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، حيث شكل عدد المصانع فيها ما نسبته (٣٦,٦%) و(٣٦,٠%) من إجمالي عدد المصانع بدول مجلس التعاون الخليجي لعام ٢٠٠٨ على التوالي، تليهما سلطنة عمان بنسبة (٨,٤%)، ثم الكويت بنسبة (٧,٠%)، فمملكة البحرين بنسبة (٦,٩%)، وأخيراً قطر بنسبة (٥,١%) .
كما يتفاوت عدد العاملين في الصناعات التحويلية من دولة الى اخرى من دول المجلس ، حيث يعمل قرابة نصف العاملين بهذه الصناعات في المملكة العربية السعودية لعام ٢٠٠٨م (٤٨,٦%)، تليها دولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة (٢٩,٢%)، ثم دولة الكويت بنسبة (٧,٥%) ، فمملكة البحرين بنسبة (٦,٠%)، ثم سلطنة عمان بنسبة (٥,٠%) ، وأخيراً قطر بنسبة ( ٣,٧%). والامر نفسه بالنسبة لحجم الاستثمار في قطاع الصناعات التحويلية بدول مجلس التعاون الخليجي، حيث تركز أغلب الاستثمار في المملكة العربية السعودية، حيث شكلت نسبة الاستثمار فيها ما يعادل (٦١,٣%) من إجمالي الاستثمار الصناعي التحويلي لدول المجلس لعام ٢٠٠٨، تليها دولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة (١٠,٥%)، فقطر بنسبة (٨,٧%) ، ثم سلطنة عمان بنسبة (٦,٩%)، **تليها الكويت بنسبة (٦,٨%)، وأخيراً مملكة البحرين بنسبة (٥,٨%)**[١] .

### 4- نسبة مساهمة ناتج الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي

على الرغم من معدلات النمو المرتفعة التي حققتها اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي خلال المدة ٢٠٠٠-٢٠٠٨ الا إننا نجد بأن القطاع الصناعي التحويلي كانت مساهمته متواضعة في هذا النمو, حيث بلغت ٩,٧% عام ٢٠٠٠ واصبحت ١٠,٤% عام ٢٠٠٥ , ١٠,٣% عام ٢٠٠٨ (جدول رقم ١) . ويظهر من جدول رقم (٢) الذي يعرض تطور نسب مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي لكل دولة من دول المجلس ان تلك النسب كانت متفاوته فمثلا في عام ٢٠٠٨ كانت اعلى تلك النسب في مملكة البحرين حيث بلغت ١٦% , ويعود ذلك لتنوع اقتصادها الناجم عن انخفاض انتاجها من النفط مقارنة مع بقية دول المجلس وبالتالي انخفاض نسبة مساهمته في ناتجها المحلي الاجمالي فيما حلت دولة الامارات

---

١- د. نوزاد الهيتي / مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية نظرة تحليلية
- ورقة مقدمة الى مؤتمر الاستثمار الصناعي في دول مجلس التعاون الخليجي , رأس الخيمة (٦-٨) نوفمبر/٢٠١٠ ص٣

العربية بالمركز الثاني بنسبة ١٢,٦% , تليها سلطنة عمان بنسبة ١١,٣% والمملكة العربية السعودية وقطر والكويت هي الاقل تنوعا في اقتصاداتها وبالتالي الاقل مساهمة لقطاع الصناعة التحويلية في ناتجها المحلي الاجمالي . وعموما على الرغم من التطور الكبير الذي شهدته الصناعة الخليجية خلال العقدين الماضيين، إلا أن الصناعات التحويلية أو النهائيةDown Stream Industries ، لم تتجاوز قيمتها من إجمالي قيمة الصناعة الخليجية نسبة ٥٩% في المائة، حيث بلغت قيمتها في نهاية عام 2008 نحو ٨٨ مليار دولار، وتبعاً لذلك فإنه لا تزال هناك فرصة كبيرة لنمو الصناعات التحويلية، ولا سيما حين النظر إلى القيمة المضافة، التي تتحقق من هذا النوع من الصناعات للاقتصاد، والتي تقدر بأكثر من الضعفين، مقارنة بتصدير الصناعات الكيماوية البتروكيماوية على هيئة مواد خام أولية، حيث إن عائدات القيمة المضافة للاقتصاد ترتفع بارتفاع عدد أو مراحل التصنيع حتى الوصول إلى المنتج النهائي[٢]

**جدول رقم (٢)**
**تطورنسبة مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي للسنوات (٢٠٠٠-٢٠٠٨)**

| الدولة | ٢٠٠٠ | ٢٠٠٥ | ٢٠٠٨ |
|---|---|---|---|
| الإمارات العربية المتحدة | ١٣,٤ | ١٣,٨ | ١٢,٦ |
| مملكة البحرين | ١١,٧ | ١٢,١ | ١٦,٠ |
| المملكة العربية السعودية | ٩,٧ | ١٠,٥ | ٨,٠ |
| سلطنة عمان | ٥,٤ | ٤,٨ | ١١,٣ |
| قطر | ٥,٤ | ٧,٤ | ٦,٨ |
| الكويت | ٦,٩ | ٧,٨ | ٥,٠ |
| **المجموع** | ٩,٧ | ١٠,٤ | ١٠,٣ |

*Source: GOIC, Gulf Statistical Profile, Various Issues*

## 5- التركيب الهيكلي للصناعات التحويلية في دول مجلس التعاون الخليجي:

يشير التركيب الهيكلي للصناعة التحويلية في عام ٢٠٠٨م إلى أن منتجات المعادن المصنعة والآلات والمعدات تقع في مقدمة الصناعات التحويلية في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث شكل عدد المصانع فيها ما نسبته (٢٧%) من إجمالي عدد مصانع الصناعة التحويلية، ومثل عدد العاملين فيها ما نسبته (٢٤,٤%) من إجمالي العاملين في الصناعة التحويلية، أما بالنسبة لحجم الاستثمار فيها فقد شكل

---

٢- طلعت حافظ / محفزات تنمية الصناعات التحويلية في دول مجلس التعاون الخليجي – ورقة مقدمة الى مؤتمر الصناعيين في دول مجلس التعاون الخليجي الثاني عشر المنعقد في الدوحة (٢٢-٢٠٠٩/١١/٢٣ ) ,ص٦

(٩%) من إجمالي الاستثمار في قطاع الصناعة التحويلية، وتليها صناعة الكيماويات والمواد البترولية والفحم والمطاط والمنتجات البلاستيكية، حيث بلغ عدد المصانع فيها (٢٥٣٢) مصنعاً وهو ما يمثل (٢٠,٦%) من إجمالي عدد المصانع، وبلغ فيها حجم الاستثمار قرابة (٨٢) مليار دولار، أي بنسبة (٥٤,٦%) من حجم الاستثمار الصناعي في دول مجلس التعاون الخليجي، وشكل عدد العاملين في هذه الصناعة ما نسبته (٢٠,٣%) من إجمالي العمالة في قطاع الصناعة التحويلية.

وتأتي المنتجات المعدنية غير التعدينية بالمرتبة الثالثة في هيكل الصناعة التحويلية، حيث شكلت نسبة المصانع فيها ما نسبته ١٦,١% وحجم الاستثمار (١٢,٥%) وعدد العاملين نسبة (١٥,٣%) من إجمالي عدد العاملين في الصناعة التحويلية، ثم جاءت الأغذية والمشروبات والتبغ بالمرتبة الرابعة، حيث شكل عدد المصانع فيها ما نسبته (١٢,٦%) من عدد مصانع الصناعة التحويلية، و٧,٥% من استثماراتها و١٤,٢% من إجمالي عدد العاملين في الصناعة التحويلية كما يظهر من الجدول رقم (٣).

**جدول رقم (٣)**

**التركيب الهيكلي للصناعات التحويلية في دول مجلس التعاون الخليجي لعام ٢٠٠٨م**

| القطاع الصناعي | عدد المصانع | الاستثمار(مليون دولار) | عدد العاملين |
|---|---|---|---|
| الأغذية والمشروبات والتبغ | ١٥٤٨ | ١١٣١٠ | ١٣٧٥٣٤ |
| النسيج والملبوسات والجلود | ٧٣٥ | ٢١٦١ | ١٠٠٧٩٢ |
| الخشب ومنتجاته والأثاث | ٩٥٥ | ١٢١٩ | ٥٠٥١٤ |
| الورق والمنتجات الورقية والطباعة والنشر | ٧٩٦ | ٣٣٩١ | ٥١٩٦١ |
| الكيماويات والمواد البترولية والفحم والمطاط والمنتجات البلاستيكية | ٢٥٣٢ | ٨١٩٦٩ | ١٩٧٠٧١ |
| منتجات معدنية غير تعدنية | ١٩٨٧ | ١٨٧٣٠ | ١٤٨١١٣ |
| الصناعات المعدنية الأساسية | ١٥٠ | ١٧٠٨٤ | ٣٠٨١٥ |
| منتجات معدنية مصنعة وآلات ومعدات | ٣٣٢٦ | ١٣٥١٩ | ٢٣٧٣٤٦ |
| صناعات تحويلية أخرى | ٢٨٧ | ٦٩٧ | ١٧٠٧١ |
| االاجمالي | ١٢٣١٦ | ١٥٠٠٨٠ | ٩٧١١١٧ |

*Source: GOIC, Industrial Information Unit*

## ثانيا : مقومات الصناعة التحويلية في دول مجلس التعاون الخليجي

تتوافرلدول المجلس مجموعة من المقومات الفكرية والتشريعية والمؤسسية والمادية التي تفاعلت مع بعضها فاوجدت بيئة مواتية لقيام الصناعات التحويلية فيما يلي اهمها:

**١-استراتيجيات التنمية الصناعية بدول المجلس.**

شهد العقد الأول من القرن الحادي والعشرين محاولات جادة من دول مجلس التعاون لبناء استراتيجيات وطنية للتنمية الصناعية ، وذلك تنفيذاً للأولويات والسياسات والمتطلبات التي وردت في الاستراتيجية الموحدة للتنمية الصناعية لدول المجلس المعتمدة في ديسمبر ١٩٩٨ .والتي قامت بوضعها منظمة الخليج للاستشارات الصناعية و تم إقرارها في عام ١٩٨٥م وعدلت في عام ١٩٩٨م. وتعد هذه الاستراتيجية وسيلة لدفع جهود التعاون الصناعي بين دول المجلس لتحقيق تنمية صناعية متطورة على أسس تكاملية وزيادة مساهمة القطاع الصناعي في الدخل القومي خلال العقدين القادمين.

تتضمن الاسترتيجية الموحدة للتنمية الصناعية الأهداف الأساسية التالية:

- ✓ تسريع عملية التنمية الصناعية في كل دول المجلس على أساس تكاملي وبما يتناسب مع إمكانيات وظروف كل دولة .
- ✓ العمل على زيادة معدلات النمو في القطاع الصناعي في دول المجلس بما يتناسب وظروف كل دولة وبهدف مضاعفة إجمالي القيمة المضافة للصناعة التحويلية كل عشر سنوات .
- ✓ العمل على رفع نسبة إسهام العمالة الوطنية في قطاع الصناعة إلى ٧٥% كحد أدنى بحلول عام ٢٠٢٠ , مع إعطاء الأولوية للعمالة الفنية والمهنية .
- ✓ التركيز على زيادة نسبة المكون المحلي في إجمالي المنتجات الصناعية.
- ✓ إيجاد قاعدة للبحوث والعلوم التطبيقية المرتبطة بالصناعة .
- ✓ تعزيز التكامل بين القطاع الصناعي وقطاع النفط والغاز والقطاعات الاقتصادية الأخرى .
- ✓ تطوير فرص الاستفادة من الموارد الطبيعية المتوفرة في المنطقة وزيادة كفاءة استغلالها صناعياً .
- ✓ تشجيع توطين الصناعات في المناطق الأقل نمواً .

كما وضعت الاستراتيجية معايير للصناعات التي تمنحها الأولوية في توفير الحوافز بحيث تقتصر على ما يلي[٣] :

١ _ الصناعات التي تقوم على استغلال وتطوير الموارد الطبيعية المتوفرة في دول المجلس .

٢ _ صناعات دول المجلس التي تتمتع بانتاجية عالية ، وقيمة مضافة مرتفعة , والقادرة على المنافسة والنمو في الأسواق المحلية والعالمية .

٣ _ الصناعات التي تؤدي إلى التكامل والتشابك للسلاسل الإنتاجية القائمة , والتي تساعد على زيادة فرص نجاح الصناعات الخليجية .

٤ _ الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي ترتبط بالصناعات الكبيرة , والتي تهيء مجتمع دول المجلس للتحول إلى مجتمع صناعي فنياً ونفسياً .

٥ _ الصناعات التي تساهم في تحقيق التكامل الصناعي الخليجي من خلال الاستثمار المشترك في المشروعات الصناعية التي تتفق مع المعايير أعلاه .

وعموما يتركز تنفيذ هذه الإستراتيجية على مبدأ أساسي هو تشجيع وتحفيز حكومات دول المجلس للمبادرات التي يبديها القطاع الخاص في إقامة المشروعات الصناعية المجدية وخاصة الصناعات الكيماوية والهيدروكربونية والمعدنية الأساسية والصناعات الهندسية المرتبطة بها وذلك من خلال تقديم الحوافز اللازمة للمشروعات الصناعية المتفقة مع أولويات الإستراتيجية . وبهدي هذه الاستراتيجية وضعت دول المجلس استراتيجيات وطنية للتنمية الصناعية .

وتعد الكويت أول دول المجلس التي بادرت بوضع إستراتيجية صناعية لها للفترة ٢٠٠٠ – ٢٠١٥:وقد تضمنت الاستراتيجية الصناعية الكويتية ثلاثة أهداف رئيسية تتمثل ببناء قاعدة صناعية موحدة ، و رفع القيمة المضافة للأنشطة الصناعية وتكوين قاعدة علمية وتقنية لتعزيز فرص التنمية الصناعية.

اما المملكة العربية السعودية فقدأعدت أول إستراتيجية صناعية تعتمد على أولويات ،تعزيز الصناعات التي تقوم على الميزات النسبية التي تملكها المملكة، ورفع القيمة المضافة للأنشطة الصناعية والاتجاه نحو الصناعات ذات المحتوى التقني العالي والصناعات المعرفية وتبني نموذج التجمعات الصناعية بأنواعها المختلفة كتوجه استراتيجي لبناء الصناعات المستقبلية . وفي دولة الإمارات العربية المتحدة تم وضع الرؤية الاقتصادية لأبوظبي ٢٠٣٠ من قبل مجلس أبوظبي للتطوير الاقتصادي عام ٢٠٠٨ ، وأعتمد مجلس الوزراء الاتحادي إستراتيجية تغطي ستة قطاعات رئيسية

---

٣- محمود فتح الله / التصنيع والنمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي- ورقة مقدمة الى مؤتمرالاستثمار الصناعي في دول مجلس التعاون الخليجي , رأس الخيمة (٦-٨) نوفمبر ٢٠١٠, ص٦ .

بينها قطاع التنمية الاقتصادية . وتم في أكتوبر ٢٠٠٩ توقيع اتفاقية لتأسيس " مركز محمد بن راشد آل مكتوم – إديسون للابتكار بدبي " بهدف تعزيز المشهد المعرفي في المنطقة وتشجيع القدرات الإبداعية والابتكارية .وتعزيز عمليات التنمية الإقليمية[٤] .

وفي دولة قطر تم في عام ٢٠٠٦ وضع إستراتيجية تهدف إلى الوصول إلى معدلات التنافسية العالية على غرار الصناعات الصغيرة والمتوسطة في البلدان الصناعية الحديثة بما يمكن الصناعات التحويلية القطرية من زيادة صادراتها ، ورفع نسب مساهماتها في الناتج المحلي الإجمالي وزيادة نسبة القوى العاملة الوطنية المدربة في الصناعات التحويلية .

اما مملكة البحرين فانها في عام ٢٠٠٦ قامت بإعداد إستراتيجية صناعية تركز على فتح مجالات جديدة لخلق صناعات ذات ربحية عالية وصديقة للبيئة. و زيادة نسبة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي إلى ثلاثة أضعاف من ١٢% إلى ٣٦ % في عام ٢٠١٦.

كما ان سلطنة عُمان قامت بوضع إستراتيجية للتنمية الصناعية تركز على قطاع الصناعات الجديدة ذات التقنية العالية والصناعات الصغيرة والمتوسطة عام ٢٠٠٨

**٢-الموقع الاستراتيجي**

الموقع الاستراتيجي لدول المجلس بين قارتي آسيا وأفريقيا , في منتصف خط الملاحة الدولية ، وما تمتلكه من منافذ بحرية وسواحل ممتدة عبر مياه الخليج والبحر الأحمر يمثل ميزة إستراتيجية تعظم من جاذبيتها الاستثمارية مما يزيد فرصها لأن تصبح مركزا تجاريا واستثماريا عالميا .

**٣-البيئة الاقتصادية والتشريعية:**

تمتلك دول مجلس التعاون الخليجي مجموعة من التشريعات و السياسات الحكومية المواتية والجاذبة للاستثمار، كما انها قامت بتنفيذ حزمة من الإصلاحات الهيكلية اسهمت في تفعيل وتحرير بيئة الاقتصادي الكلي ودعم القطاع الخاص وتوسيع مشاركته في صنع القرار الاقتصادي, ونفذت برامج ناجحة للخصخصة في اغلب قطاعات الاقتصاد الوطني .

---

٤-منظمة الخليج للإستشارات الصناعية، **مراجعة وتقييم للإستراتيجية الموحدة لتنمية الصناعة بدول مجلس التعاون** ، مشروع مقدم للأمانة العامة لمجلس التعاون ،نوفمبر ٢٠٠٩-

٤- **الحوافز التمويلية والاعفاءات الضريبية :**

سعت دول المجلس الى توفير مصادر التمويل المختلفة وتقديم القروض الميسرة للمشروعات الاستثمارية، ومنح الإعفاء الضريبي والجمركي على الواردات من الآلات والمعدات الرأسمالية وعلى أرباح أو إيرادات المشروعات، و توفير الأراضي وهياكل البنية الأساسية والخدمات اللازمة للمشروعات الاستثمارية . كما تعد دول المجلس من الدول المصدرة لراس المال وتمتلك استثمارات خارجية كبيرة تقدر بحوالي( ٨٠٠-١٢٠٠) مليار دولار[٥] مما يعني أن هناك وفرة في عنصر رأس المال الوطني الآمر الذي يشكل حافزا للمستثمرين الأجانب للاستثمار في المنطقة بصورة مشتركة مع المستثمرين المحليين مما يقلل من مخاطر الاستثمار ويضمن لهم جدية دول المجلس في حفز مثل هذه المشاريع . ومن جانب اخر نجحت دول المجلس ، في جذب حصة جيدة من الاستثمارات الأجنبية بما يؤكد جدوى السياسات والإجراءات التي عمدت إليها في تهيئة البيئة الاقتصادية المناسبة وتعزيز المناخ الاستثماري المشجع لرأس المال الوطني والأجنبي . إذ تشير البيانات المتوفرة إلى أن حجم تدفق رأس المال الأجنبي المباشر إلى دول مجلس التعاون كان أكبر من حجم رأس المال الخارج من هذه الدول وذلك باستثناء دولة الإمارات ، حيث بدأت بعض رؤوس الأموال الوطنية الموظفة في الخارج العودة اليها . فقد بلغ إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشر ة إلى دول مجلس التعاون الخليجي في عام ٢٠٠٧ حولي ٤٢٩٦٥ مليون دولار بنسبة ٢,٣% من الاستثمارات العالمية[٦] .

٥- **البنية التحتية :**

تشكل البنية التحتية من طرق وموانئ ومطارات ومدن صناعية ومناطق حرة, وشبكات الماء والكهرباء والصرف الصحي وغيرها عاملاً مهما لاستقرار الاستثمارات الوطنية وجذب الاستثمارات الأجنبية لها . وقد سعت دول المجلس ومنذ تصحيح اسعار النفط منتصف عقد السبعينيات من القرن الماضي، إلى توظيف جزء كبير من عوائدها النفطية في الإنفاق على البنى والهياكل التحتية وهي مافتأت تقوم بإعادة تأهيل البنية التحتية ، لمواجهة استحقاقات التطور الاقتصادي المحلي والاقليمي والعالمي ، والدخول في سباق لمواكبة ركب التطور والازدهار والتنمية وكانت المنافسة بين دول المجلس على أشدها من أجل تحقيق ذلك ، فقد انتشرت في دولها شبكات طرق ومواصلات حديثة تربط مدنها ومناطقها من ناحية ، ثم شبكة طرق

---

٥-حسين محمد احمد/واقع وافاق الاستثمار الخليجي, ورقة مقدمة الى مؤتمر الاستثمار الصناعي في دول مجلس التعاون الخليجي, راس الخيمة(٦-٨) /١١/٢٠١٠ ,ص ٣

٦- حسين محمد احمد/ مصدر سابق , ص ٦

بمواصفات عالمية ، تربط دول المجلس فيما بينها ، بما في ذلك الجسور ( كجسر الملك فهد بين المملكة العربية السعودية والبحرين) . كما تميزت بموانئها الحديثة التي أضحت تستقطب كبريات السفن، لتعزيز الحركة التجارية مع العالم ، بما في ذلك الموانئ والاحواض الجافة لإصلاح السفن مثل جداف دبي وحوض البحرين ، علاوة على المطارات الواسعة ذات المواصفات العالمية المتطورة في نوعية الخدمات والتسهيلات التي تقدمها لشركات الطيران العالمية . هذه المطارات والموانئ منافذ واسعة أمام حركة التجارة والاستثمار العالميين مما ساهم في تدعيم بناء مناخ استثماري جاذب[٧] .

**٦- توافر الطاقة الرخيصة و المواد الأولية:**

تتوفر في دول المجلس الطاقة الرخيصة بمختلف مصادرها من النفط والغاز والكهرباء , وبالتالي توفر الفرصة لإقامة المشاريع كثيفة الطاقة, كما تتوافر في هذه الدول العديد من الموارد الطبيعية الأخرى مثل الذهب والفوسفات والحديد والنحاس وغيرها التي تشكل قاعدة حيوية للاستثمار المحلي والأجنبي . بالاضافة الى مجموعة من الصناعات الأساسية التي يمكن أن تقام على منتجاتها الكثير من الصناعات الأمامية وتعزز من فرص إقامة بعض الصناعات الأخرى الخلفية التي ترتبط بها ومنها الصناعات البتروكيماوية وصناعة الحديد الصلب والاسمنت والالمنيوم والزجاج والبلاستك .

**٧ - السوق :**

تتمتع دول المجلس بسوق واسعة ذات طلب فعال عال و منفتحة على بعضها البعض أمام المنتجات الوطنية لكل منها ولا توجد أية قيود أو حواجز جمركية أو غير جمركية أمام دخول المنتجات على أسواقها وذلك بموجب أحكام الاتفاقية الاقتصادية الموحدة الموقعة عام ١٩٨١ والاتفاقيات المنفذة لها .كما تتميز دول مجلس التعاون بزيادة الكثافة السكانية الطبيعية ، الناجمة عن تزايد المواليد أو الزيادة في الهجرة الوافدة ، وارتفاع متوسط دخل الفرد السنوي وزيادة معدلات الإنفاق الاستهلاكي ، مما يعني أن هناك قوة شرائية تعزز الفرص الاستثمارية في دول المجلس .

**٨- توافر العمالة الرخيصة:**

تتوافر في دول المجلس الأيدي العاملة الأجنبية المؤهلة والمدربة الرخيصة الى جانب الايدي العاملة الوطنية القادرة على العمل في المشاريع الاستثمارية بمختلف أنواعها بكفاءة وفاعلية عاليتين, حيث إن الأنظمة والقوانين العمالية السارية تسمح باستيراد العمالة لتشغيل المشروعات الوطنية،مما يتيح فرصة للحصول على

---

٧-حسين محمد احمد/واقع وافاق الاستثمار الخليجي, مصدر سابق ,ص٤

العمالة المطلوبة من مصادرها الرخيصة وبالتالي تقليل تكلفة الإنتاج لتصبح في وضع تنافسي مع الصناعات والمشاريع المنافسة

**٩- توافر الأمن والاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي:**

سعت دول المجلس إلى بناء الأجهزة الأمنية القادرة على حماية امنها الداخلي ، وتزويدها بالتقنية الحديثة ، وتطوير قدرتها البشرية ، الى جانب علاقاتها الحسنة مع دول الجوار, واتفاقيات الدفاع المشترك مع عدد من الدول المتقدمة وذلك من أجل توفير الاستقرار والأمن للمواطنين وللمؤسسات، لابل ان وجود الاستثمارات الاجنبية في اراضيها هو عنصر معزز للامن بحد ذاته, الامرالذي جعل هذه الدول تتميز بالاستقرار السياسي والأمني، المقرون بالامن المعيشي , وشعوبها ترحب بالاستثمار والمستثمرين ، مما يسهل على المستثمر الأجنبي والخليجي اتخاذ قراره بالاستثمار فيها ، وجعل من المنطقة منافساً قويا لمختلف دول العالم في جذب الاستثمارات ورؤوس الأموال الأجنبية لها . بالإضافة إلى أن دول المجلس عضو في المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وفي العديد من المؤسسات المالية والإقليمية وترتبط باتفاقيات استثمارية ثنائية مع بعض الدول بهدف ضمان وحماية الاستثمار .

**ثالثا- المعوقات التي تواجه الصناعات التحويلية في دول مجلس التعاون الخليجي :**

يواجه القطاع الصناعي التحويلي في دول مجلس التعاون الخليجي مجموعة من المعوقات التي تحد من زيادة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي لتلك الدول، وفيما يلي ابرزها:

**١- ضعف الاستخدام التكنولوجي:**

يظهر من تحليل نسبة المنتجات ذات التكنولوجيا متوسطة / عالية في القيمة المضافة التحويلية بدول مجلس التعاون الخليجي وفقا لبيانات تضمنها التقرير الصناعي العربي الصادر عن المنظمة العربية للتنمية الصناعية في عام ٢٠١٠ (الجدول رقم ٤) ضعف الاستخدام التكنولوجي في قطاع الصناعات التحويلية , وبالتالي فأن ضعف مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي يمكن أن يفسر بضعف الاستعمال التكنولوجي الذي يتجسد بانخفاض نسبة المنتجات ذات التكنولوجيا متوسطة/ عالية في القيمة المضافة التحويلية والتي لم تتجاوز في أحسن

الأحوال ١٩% في دولة قطر وهذه النسبة تقل كثيراً عن نظيرتها في بعض الدول كماليزيا والمكسيك والتي كانت فيها النسب ٤٩,٨% و٤٥,٢% على التوالي .

**جدول رقم (٤)**

**نسبة المنتجات ذات التكنولوجيا متوسطة/ عالية في القيمة المضافة التحويلية في بعض دول مجلس التعاون الخليجي %**

| الدولة | ٢٠٠٠ | ٢٠٠٥ |
|---|---|---|
| سلطنة عمان | ١١,٩ | ٦,٧ |
| قطر | ٢١,٦ | ١٨,٢ |
| الكويت | ٨,٣ | ١٠,٠ |
| ماليزيا | ٥٤,٩ | ٤٩,٨ |
| المكسيك | ٤٤,٦ | ٤٥,٢ |

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، التقرير الصناعي العربي ٢٠٠٩-٢٠١٠، الرباط، ٢٠١٠، ص ٢٢

**٢- غياب التكامل وضعف التنسيق بين صناعات دول مجلس التعاون الخليجي**

تفتقر الصناعات التحويلية في دول مجلس التعاون الخليجي إلى التكامل والتنسيق فيما بينها سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي، وعدم التقييد بأنظمة وقرارات العمل الاقتصادي المشترك بين دول المجلس، خاصة في مجال المواطنة الاقتصادية. ونظراً لضيق الأسواق المحلية لدول المجلس، وفي ضوء القيود والصعوبات التي تواجه تصدير منتجاتها إلى الأسواق الخارجية، فقد ادى ذلك إلى وجود طاقات إنتاجية عاطلة في بعض هذه الصناعات مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وانخفاض معدل العائد الاقتصادي فيها،التالي يؤثر على القدرة التنافسية لها في الأسواق المحلية والخارجية .

**٣-انخفاض الإنفاق على البحث والتطوير في الصناعات التحويلية بدول المجلس :**

يعد البحث والتطوير التكنولوجي الحلقة الأضعف في التنمية الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي بصفة عامة والتنمية الصناعية بصفة خاصة، حيث يعاني من ضعف الموارد المالية المرصودة له مقارنة بما هو سائد في الدول المتقدمة، والعديد من الدول النامية الصاعدة (كالنمور الاسيوية) فبينما لا يتجاوز الإنفاق على البحث والتطوير في دول المجلس نسبة ( ٠,٢% )من الناتج المحلي الإجمالي ، نجد بأنه في السويد يبلغ ٣,٨% وفي اليابان ٢,٨% وفي الكيان الصهيوني ٢,٤% ، أي ما مقداره اثنتي عشر مرة أكثر من متوسط ما تنفقه دول المجلس.

**٤-الاعتماد الكلي على التقنية المستوردة :**

تعتمد الصناعات التحويلية في دول مجلس التعاون الخليجي بصورة شبه كاملة على التقنية المستوردة ومشروعات تسليم المفتاح من الدول المتقدمة، ولم تتمكن دول المجلس من إيجاد الآلية المناسبة لاستيعاب التقنية الأجنبية وتوطينها محليا ،

وتطويرها لخدمة الصناعة الوطنية , مما جعل هذه الصناعات تتسم بارتفاع المكون الأجنبي فيها نظراً للاعتماد على الخارج في الحصول على الآلات والمعدات والتقنية اللازمة للإنتاج، علاوة على بعض مستلزمات الإنتاج والمنتجات الوسيطة والموارد البشرية الوافدة، وأيضاً الاعتماد على بعض الخدمات الأجنبية المتعلقة بمرحلة التأسيس مثل دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية .

**٥- المعوقات التسويقية للمنتجات الصناعية لدول المجلس في الأسواق المحلية والخارجية:**

لاريب ان التسويق حلقة مهمة في تمكين المنتجات من النفاذ إلى الأسواق المحلية والخارجية. وتواجه منتجات دول المجلس معوقات عدة تتصل بأداءها التسويقي مما يحد من تنافسيتها التصديرية . سيما وان التسويق يعتمد على عمليات دقيقة تتمثل في دراسة الأسواق ومعرفة أذواق ومتطلبات المستهلكين وخصائصهم الديموغرافية ، وهذا يتطلب دراسات متخصصة يستلزم القيام بها تكاليف مادية مرتفعة تعد خارج قدرات المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة التي تمثل غالبية الصناعات التحويلية في دول مجلس التعاون الخليجي، لذلك نجد أن هذه المؤسسات لا تنفق على البحوث التسويقية وربما تصرف النظر عنها في الكثير من الأحيان بسبب ارتفاع تكاليفها مما يفسر في ضعف في العملية التسويقية وفي تنمية الصادرات[٨].

كما تعاني الصادرات الصناعية الأساسية(الكبيرة) في دول مجلس التعاون الخليجي كالألمنيوم والمنتجات الكيمياوية والبتروكيمياوية و البلاستيكية من دخول الأسواق الخارجية خصوصاً الأوروبية، وذلك بسبب وجود معوقات تحد من كفاءتها التنافسية تتمثل في فرض ضرائب جمركية غير مبررة، علاوة على نقص المعلومات وضعف الاتصالات والتنسيق سواء بالتطورات الجارية في مجال تقنيات الإنتاج أو حول أوضاع الأسواق الخارجية .

**٦- هيمنة العمالة الاجنبية على الصناعات التحويلية:**

يمثل نقص القوى العاملة المواطنة في القطاع الصناعي التحويلي أحد التحديات المهمة التي تواجه عملية تطوير الصناعات التحويلية في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث تحتل العمالة الأجنبية الوافدة العاملة في المصانع الخليجية ما بين (٨٠

---

٨-مبارك علي، دور البحث العلمي في تطوير وتنمية الصناعة العربية، ورقة مقدمة إلى المنتدى الصناعي العربي الدولي، الدوحة، ٢٥-٢٦ مايو ٢٠١٠ ,ص١٢.

% - ٩٠%) من اجمالي العمالة، ويعود ذلك الى نقص اعداد الموارد البشرية المواطنة المؤهلة تأهيلاً فنياً وتقنياً للتعامل مع متطلبات واحتياجات تلك المصانع من جانب , وقبول العمالة الوافدة بادنى الاجور من جانب اخر , فضلا عن رفض الكثير من المواطنين للعمل المهني .

وبالاضافة الى هذه التحديات الداخلية, فأن الصناعات التحويلية في دول مجلس التعاون الخليجي تواجه تحديات خارجية تتمثل بالتشريعات البيئية والتطورات التكنولوجية والاندماجات التي تشهدها هذه الصناعات، من أجل إعادة هيكلتها وتحسين قدرتها الإنتاجية التنافسية.

**رابعا- مستقبل الصناعات التحويلية بدول مجلس التعاون الخليجي:**

من المتوقع أن تواصل الصناعة التحويلية الدور الإنمائي في المستقبل نظراً لما تتمتع به هذه الصناعة في دول مجلس التعاون الخليجي من مزايا نسبية أهمها توفر مصادر التمويل، علاوة على انها تمتلك قدرة تنافسية عالية وغيرها من المزايا والمقومات التي تم ذكرها في فقرة سابقة . وقد جاءت الازمة المالية العالمية وتداعياتها لتعزز التوجهات التصنيعية في دول المجلس , حيث خلقت شعور وميل كبيرين لدى القطاع الخاص باهمية التوجه في الاستثمار نحو القطاعات الحقيقية وخاصة القطاع الصناعي بدلا من القطاعات الورقية المضاربية (الاستثمار في اسواق المال) الامر الذي يتوقع معه ان مجرد تجاوز التداعيات التمويلية الناجمة عن الازمة المالية فان قطاع الصناعات التحويلية سيشهد انطلاقة تنموية جديدة .

وعموما تعد صناعات البتروكيماويات الركيزة الأساسية للصناعات التحويلية في دول المجلس والتي يؤمل لها قيادة قاطرة الصناعات التحويلية الخليجية خلال العقد القادم، حيث تشير تقارير اقتصادية إلى أن حجم الاستثمارات الخليجية في صناعة الكيماويات والبتروكيماويات ستتجاوز (١٢٠) مليار دولار بحلول عام ٢٠١٢م، ونتيجة لذلك فسوف يتضاعف إنتاج الإيثيلين في دول مجلس التعاون الخليجي ليشكل ٢٠% من القدرات الإنتاجية العالمية. حيث يتوقع أن تصبح المنطقة مركز رئيس للصناعات البتروكيماوية اعتمادا على المزايا المتوفرة فيها ومقابلة الطلب العالمي المتزايد على المواد البتروكيمياوية الأساسية[٩] . ويعرض جدول رقم(٤) الانتاج الخليجي المتوقع من المنتجات البتروكيمياوية في عام ٢٠١٢ ومقارنته مع الانتاج المتحقق في عام ٢٠٠٨

---

٩- ممدوح هبرة، الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية قاطرة التنمية الاقتصادية في دول مجلس التعاون، مجلة انسياب، المجلد الأول، العدد (٧)، الدوحة - ديسمبر، ٢٠٠٩، ص ٩

**جدول (٤)**

**تقديرات الإنتاج من المنتجات البتروكيماوية الرئيسة في دول مجلس التعاون الخليجي (ألف طن)**

| اسم المنتج | ٢٠٠٨ | ٢٠١٢ | معدل الزيادة % |
|---|---|---|---|
| الإثيلين | ١١٤٧٠ | ١٩٦٩٨ | ٧١,٧ |
| البروبيلين | ٢٩٨٢ | ٧٠٦٤ | ١٣٧ |
| الميثانول | ٧٤٩٧ | ٨٣٢٣ | ١١ |
| إثيلين جلايكول الأحادي | ٤٥٦٨ | ٦٠٠٠ | ٣١,٤ |
| الستايرين | ١٥٢٧ | ٢٥٧٥ | ٦٨,٦ |
| البولي إيثيلين | ٦٥٧١ | ١١٠٣٧ | ٦٨,٠ |
| البولي بروبيلين | ٢٦٥٨ | ٦٢٨٣ | ١٣٦,٣ |
| البولي فينيل كلورايد | ٤٢٣ | ٨١٤ | ٩٢,٤ |

المصدر:ممدوح هبرة، الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية قاطرة التنمية الاقتصادية في دول مجلس التعاون، مجلة انسياب، المجلد الأول، العدد (٧)، ديسمبر، الدوحة ٢٠٠٩، ص ٩

وبالإضافة إلى الصناعات البتروكيماوية تعد صناعات الألمنيوم أحد الصناعات الهامة في دول المجلس، حيث تعد منتجاً رئيسياً في إنتاج الألمونيوم في العالم، وتقدر استثماراتها الحالية بحوالي (٢٣,٥) مليار دولار موزعة على ستة مشروعات جديدة وفي توسعات على المشروعات القائمة، ومن المتوقع أن تصل الطاقة الإنتاجية لمصاهر الألمونيوم الخليجية إلى (١٠%) من إجمالي الإنتاج العالمي بحلول عام ٢٠١٢م على أن تصل إلى (٢٠%) في عام ٢٠٢٠م [10].

[10]- د.نوزاد الهيتي / مصدر سابق , ص ١٥

## الاستنتاجات والتوصيات

### الاستنتاجات :

١-تولي دول مجلس التعاون الخليجي إهتماماً كبيراً لتنمية القطاع الصناعي عموما والصناعات التحويلية خصوصا وتسعى الى تطويرها وتعتبرها من أولويات سياستها الاقتصادية الهادفة الى تنويع القاعدة الاقتصادية, وتنويع مصادر الدخل فيها وتقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيس للدخل .

٢- اتضح من البحث ارتفاع مؤشرات الصناعات التحويلية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٨) فيما يتعلق بعدد المصانع وعدد العاملين وحجم الاستثمار الا ان الأهمية النسبية للصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي لم ترتفع الا قليلا.

٣- تتوافر لدول المجلس العديد من المقومات الفكرية المتعلقة بالاستراتيجية الصناعية, والتشريعية المتمثلة بالقوانين والنظم المتحررة التي يخضع لها القطاع الصناعي, والمؤسساتية ممثلة بالادارات والوزارات المشرفة على القطاع الصناعي , والمادية ذات الصلة بالبنية التحتية ,والتمويلية التي تتضح معالمها من التسهيلات البنكية وغياب الضرائب على الشركات , وغيرها , الامر الذي جعل محصلتها ذلك النمو والتطور الذي شهدته الصناعات التحويلية . ويتوقع انه سيستمر ويتصاعد خلال السنوات القادمة خاصة وان الازمة المالية العالمية قد دعمت التوجه نحو الاستثمار المنتج بدلا من المضاربة في اسواق المال .

٤-تواجه الصناعات التحويلية بدول مجلس التعاون الخليجي جملة من التحديات التي تقف عائقاً أمام تصاعد نموها وتطورها وبالتالي رفع المستوى النسبي لمساهمتها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ، الامر الذي يتطلب السعي الجاد والمتواصل لمعالجتها .

## التوصيات:

١-ضرورة الاسراع في احلال العمالة المواطنة بدلا من العمالة الاجنبية في الصناعات التحويلية الامر الذي يتطلب تبني استراتيجيات ترتبط بسوق العمل تركز على تأهيل الكوادر الوطنية الخليجية فنياً وتقنياً، ووضع وتصميم مجموعة من الامتيازات التي تغري قوة العمل الوطنية للانخراط بالعمل في هذا القطاع وبمختلف الوظائف المتاحة.

٢-ضرورة العمل على رفع القدرة التنافسية للصناعات التحويلية الخليجية , الامر الذي يتطلب زيادة التخصيصات المالية للإنفاق على البحث العلمي والتطوير التقني .

٣-ضرورة تنسيق وتكامل جهود التنمية الصناعية بين دول مجلس التعاون الخليجي وتنفيذ الاتفاقيات المبرمة بينها في هذا المجال .

٤-ضرورة التوجه نحو الصناعات التحويلية التي تحقق قيمة مضافة عالية كالصناعات المرتكزة على تطبيقات التكنولوجيا المستقبلية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا الحيوية.

# Abstract

The manufacturing sector locates in the main concern of the people who decide the economic policies in the developed and developing countries as well . that is due to most feature that this sector has which affected the sustainable development .

The important of this research comes from the importance to develop the manufacturing industry in order to put forward the truck of development and varying the sources of income in GCC .

The research depends on the analytical descriptire method as one of scientific methods of research . the objective of this research is to show the most indicators of the development of industries in GCC for the years 2000 – 2008 and showing the locating of those industries .

Finally the research showed some suggestions following some of them :-

1- it is necessary to coordinate the actions of industrial development among GCC and carry out the contracts in such scope .

2- it is necessary to go directly toward the manufcurturing industries that attained high value - add such as those industries that dependent on the technology in future and the technical communications .

## الهوامش والمصادر :-


١- د. نوزاد الهيتي / مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية نظرة تحليلية – ورقة مقدمة الى مؤتمر الاستثمار الصناعي في دول مجلس التعاون الخليجي ، رأس الخيمة ( ٦-٨) نوفمبر / ٢٠١٠ .

٢- طلعت حافظ / محفزات تنمية الصناعات التحويلية في دول مجلس التعاون الخليجي – ورقة مقدمة الى مؤتمر الصناعيين في دول مجلس التعاون الخليجي الثاني عشر المنعقد في الدوحة ( ٢٢ – ٢٣ /١١/ ٢٠٠٩ ) .

٣- محمود فتح الله / التصنيع والنمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي – ورقة مقدمة الى مؤتمر الاستثمار الصناعي في دول مجلس التعاون الخليجي / رأس الخيمة ( ٦- ٨) نوفمبر ٢٠١٠.

٤- منظمة الخليج للاستشارات الصناعية ، مراجعة وتقييم للإستراتيجية الموحدة لتنمية الصناعة بدول مجلس التعاون ، مشروع مقدم للأمانة العامة لمجلس التعاون نوفمبر ٢٠٠٩.

٥- حسين محمد احمد / واقع وآفاق الاستثمار الخليجي ، ورقة مقدمة الى مؤتمر الاستثمار الصناعي في دول مجلس التعاون الخليجي رأس الخيمة (٦- ٨) / ١١/ ٢٠٠٨

٦- مبارك علي ، دور البحث العلمي في تطوير وتنمية الصناعة العربية، ورقة مقدمة الى المنتدى الصناعي العربي الدولي ، الدوحة ، ٢٥ – ٢٦ مايو ٢٠١٠.

٧- ممدوح هبرة/ الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية قاطرة التنمية الاقتصادية في مجلس التعاون ، مجلة انسياب المجلد الأول العدد (٧) الدوحة ديسمبر ٢٠٠٩.

٨- منظمة الخليج للاستثمارات الصناعية ، التقرير السنوي ٢٠٠٨ ، يونيو، ٢٠٠٩.

٩- منظمة الخليج للاستشارات الصناعية ، ملامح الاقتصاد الصناعي بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الدوحة ، ٢٠١٠ .

١٠- منظمة الخليج للاستشارات الصناعية / واقع الصناعات البتروكيمياوية في دول مجلس التعاون الخليج العربية / الدوحة ، ٢٠٠٨ .

١١- المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين ، التقرير الصناعي العربي ٢٠٠٩-٢٠١٠ / الرباط ، ٢٠١٠ .